

## تحليل وتقييم المشاريع العمومية وعقلانية الإختيارات العمومية

د. بركان أمينة

المركز الجامعي لتيبازة

### الملخص:

يتم تقييم المشروع الاستثماري تجاريا وعموميا، فمن الناحية التجارية يتم تبيين مدى صلاحية المشروع ماليا، أو ما مدى الربحية المتوقعة الحصول عليها من الاستثمار، أما من الناحية العمومية فيتم تبيين مدى صلاحية المشروع عموميا، أو ما مدى الربحية الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من هذا المشروع، فالتقييم التجاري يكون بإتباع حالات التأكد السائدة في ظروف الاستثمار، حيث أننا نجد ظروف تسودها حالات التأكد، وأخرى تسودها ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

إن المشاريع العمومية تحضي بأهمية كبرى فيا ترى ما هي أهم المعايير التي تستخدم لقبول مشروع ورفض آخر؟ ما هو المشروع العمومي؟

### أولاً: المشاريع العمومية وجدواها الاقتصادية

#### أ - تعريف المشروع العام وخصائصه:

يمكن تعريف المشروع العمومي كما يلي:

هو مجموعة المنشآت التي تمتلكها وتديرها الدولة بطريقة مباشرة لانتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجة الفرد، كما يمكن تعريفه على أنه المشروع الذي يمتلكه وتديره الدولة أو إحدى الهيئات العامة سواء انفردت بذلك أو شاركها فيه الغير<sup>1</sup>

و يتميز المشروع العام بالخصائص التالية<sup>2</sup>:

- المشروع العام وحدة اقتصادية إنتاجية
- يشترط أن تمتلك الدولة المشروع كلياً أو جزئياً
- أنه تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي عن أموال الدولة ، (ميزانية مستقلة عن الموازنة العامة )

- يشترط أن تقوم الدولة بإدارة المشروع بواسطة إحدى هيئاتها متبعة في ذلك أسلوب الإدارة الخاصة كما تمارس الدولة الرقابة على المشروع وذلك لارتباطه بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية العامة .

#### ب- أهداف و مبررات وأشكال المشروعات العامة :

إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم يتحقق. فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل. ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا تهتم إطلاقاً بالربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها. وفيما يلي أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة :

قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر، أو لاعتبارات اقتصادية وطنية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره أو أسطولاً بحرياً لنقله، أو إنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية

قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية. كما في حالة الخبز والمنسوجات والأدوية... الخ

قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلاً من التجائها لفرض ضرائب جديدة- فصناعة السجائر مثلاً من المشروعات العامة من هذا النوع في كثير من دول

العالم

مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية) مثل النقل والمواصلات الطرق والكباري والكهرباء... الخ.

وتوجد أهداف أخرى نوجزها كما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> المرسي السيد حجازي ، اقتصاديات المشروعات العامة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2004، ص: 25 .

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص: 25 .

- تقلصت خدمة لكل من يطلبها بالسعر المحدد وان لا تتوقف بأي حال عن تقلص هذه الخدمة لكل من يطلبها بنفس السعر
- أن تكون الخدمة كافية من حيث مستواها وانتظامها و استمراريتها
- يحدد سعر هذه السلعة عند مستوى يمكن معه تحقيق أقصى منفعة عامة وليس أقصى ربح ممكن
- أن ينعقد أي تمييز مجحف للمستهلكين من حيث السعر أو مستوى الخدمة

أما عن مبررات وجود المشروعات العامة توجد مجموعة من الاعتبارات منها المالية والاستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية:

- **الاعتبارات التمويلية** : نظرا لحاجة الدولة الى الموارد المالية لكي يقوم بالانفاق على اشباع الحاجات العامة وتلبية الاحتياجات والاعباء المتزايدة لذا تقوم بعض الدول باحتكار انتاج وتوفير سلع معينة .
- **الاعتبارات الاستراتيجية** : كما هو الحال عند سيطرة الدولة التامة على الصناعات الضرورية اللازمة لسلامة الامن القومي (صناعات الاسلحة والذخائر وذلك من اجل الحفاظ على سرية المعلومات عن انواع وكمية الاسلحة الموجودة .
- **الاعتبارات الاجتماعية** : تقوم الدولة بتوفير بعض السلع والخدمات الضرورية لافراد المجتمع والتي يتعذر عادة توفيرها بالخصوص لذوي الدخول المحدودة ، وهنا تقوم الدولة بتوفيرها مثل البريد ، الهاتف، الصحة ، التعليم .
- **الاعتبارات الاقتصادية** : تحاول الدول تحقيق رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الضغوط التضخمية، والانكماش في الاقتصاد الوطني على النحو التالي:
- سيطرة الدولة على الاقتصاد العمومي من خلال سيطرتها على أوجه الاقتصاد الاساسية كالمواصلات وأعمال المصارف والصناعات ذات المخاطر العالية كالحديد والصلب .
- إنشاء الدولة لبعض الوحدات النموذجية للانتاج كمحطات البحوث والتجارب من أجل تطوير الانتاج الزراعي .
- قيام الدولة ببعض المشروعات من اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للدخل كما هو الحال بالنسبة لتقسيم الاراضي، وانشاء التصللات الكهربائية وشبكات المياه.
- قد تقوم باقامة المشروعات العامة وتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمار القومي من خلال زيادة الاستثمار العام وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حجم الطلب الكلي الفعال مع العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة. وتميز بين ثلاثة أشكال وهي<sup>1</sup>:
- **عقود الامتياز** : تعهد الدولة في مثل هذه المشروعات الى الفرد أو الشركة بامتياز إستغلال مرفق عام ذي صبغة اقتصادية لفترة معينة تقوم خلالها الشركة الملتزمة بادارة المرفق تحت إشراف و رقابة الدولة ومن امثلتها مشروعات البحث عن البترول

<sup>1</sup> المرسي السيد الحجازي، مرجع سابق ، ص: 61 .

<sup>1</sup> مرسي السيد الحجازي ، مرجع سابق ، ص: 31-34.

- عقود الإدارة: تعهد الدولة الى شخص بادارة المرفق العام في مقابل أجر ، وفي العادة مقابل جزء من الأرباح التي يحققها المرفق على أن تتحمل الدولة وحدها مخاطر المشروع .

- الشركات المختلطة : يأخذ شكل الشركة المساهمة التي يشترك في رأسمالها الافراد والسلطة العامة ، لذا يكون من حقهم المساهمة في إدارتها كما يشتركون في تحمل المخاطر ، وتساهم الدولة بنسبة تزيد عن 51 بالمائة ، لكي تسيطر على الشركة .

كما أن للمشروع الاستثماري تأثيرات على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، هناك مشاريع استثمارية لا تهدف إلى تحقيق أهداف تجارية فقط، وإنما تهدف أيضا إلى تحقيق أهداف قومية تتمثل في ضرورة تحقيق مشاريعها الاستثمارية لربحية اجتماعية على المستوى القومي.

إن أي مشروع استثماري سواء كان زراعي، صناعي، خدماتي، تكون له تأثيرات على القطاع الذي يعمل فيه و على القطاعات الأخرى، و ذلك بتأثيرات مباشرة و غير مباشرة<sup>1</sup>.

### ج - دراسة الجدوى الاقتصادية

نعني بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات العمومية القيلم بمجموعة من الخطوات المتتابعة التي يمكن بمقتضاها الحكم على ما إذا كان ينبغي قبول مشروع أو رفضه، ويطلق على هذه الدراسة تقويم المشروع ، كما يمكن تعريفها على أنها منهجية اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تعتمد على مجموعة من الاساليب والادوات والاختبارات والاسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع إستثماري معين واختيار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول الى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصادي العام على مدى عمري الافتراضي<sup>1</sup>

### 3- مقارنة بين دراسة الجدوى العامة والخاصة

سنظهر هذه المقارنة من خلال الجدول التالي

#### الجدول رقم (1) : مقارنة بين دراسة الجدوى العامة والخاصة

دراسة الجدوى الخاصة	دراسة الجدوى العامة	أساس الاختلاف
معياري التقييم هو تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة الموجبة	معياري التقييم هو تحقيق أقصى حجم من الرفاهية العامة أو الربحية العمومية	طبيعة الاهداف والمعايير التي يتم الاحتكام اليها في تقييم نتائج الغرض الاستثماري
4- تقدير المنافع والتكاليف استنادا الى الاسعار السوقية السائدة والمتوقعة 5- يتم معالجة الضرائب على أنها أحد بنود النفقات تؤدي الى انخفاض	1- تقدير المنافع والتكاليف استنادا الى الاسعار المعدلة أو كما تسمى بالاسعار المحاسبية أو أسعار الظل	المنافع والتكاليف وأساليب تقديرها

<sup>1</sup> عقيل حاسم عبد الله ، تقييم المشروعات اطار نظري وتطبيقي ، الطبعة الثانية ، دار مجدلاوي ، عمان، 1999 ، ص: 135

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات ، دار النشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 ، ص: 24.

<p>حجم الربحية الخاصة 6- الاعانات تعتبر كأحد بنود المنفعة في نطاق حسابات الربحية التجارية</p>	<p>2- تتم معالجه الضرائب على أنها تحويل لموارد نقدية من الافراد لخرزانه الدولة دون مقابل 3- تتم معالجه الاعانات على أنها تحويلات نقدية دون أن يقابلها تحويلات عينيه ويتم حسابها كأحد بنود التكلفة</p>	
<p>يمثل القرض تدفق نقدي داخل بينما سداد الاقساط والفوائد تعد بمثابة تدفقات نقدية خارجة</p>	<p>كافة العمليات الائتمانية لا تعد سوى تحويل منفعة أو نفقة بين البنوك والمشروعات</p>	<p>معالجة العمليات الائتمانية</p>

المصدر : سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص : 433-436.

د : المشاكل التي تواجه تقييم المشروعات العمومية : هناك مجموعتان من المشاكل<sup>1</sup> :

- التنبؤ بالتكاليف و المنافع : من الواضح أنه كلما امتدت حياة المشروع الانتاجي في المستقبل أصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بدقة التكاليف والمنافع المرتبطة بالمشروع ، فبالنسبة لجانب التكاليف مثلا توجد صعوبة في التنبؤ بالمسار الزمني لاسعار عوامل الانتاج من العمل والارض ورأس المال ، وأهمية التنبؤ بالتكاليف هو ان أي تغير متوقع (عند تقييم المشروعات ) في الاسعار النسبية لعوامل الانتاج ( العمل ورأس المال ) يؤثر بصورة واضحة على اختيار الفن الانتاجي المستخدم (أي على نسبة مزج عناصر الانتاج )

أما من جانب الطلب فمشكلة التنبؤ بالمنافع ليست أقل خطورة من مشكلة التنبؤ بالنفقات بالنسبة لاتخاذ القرار الاستثماري حيث ينبغي مراعاة عناصر المخاطرة ، وعدم التأكد بالنسبة للعوائد المتوقعة من المشروع ، ذلك أن العديد من حالات تقييم المشروعات يعطي رقما واحدا تقييما لمنافع المشروع بغض النظر من أرجحية وسمات النتائج الممكنة وعندما تكون المخاطرة موجودة فيجب أن تؤخذ في الحسبان صراحة في تقييم المشروع

- إختيار معدل الخصم : وينقسم الى تسمين ؛ خاص وبديل

- معدل الخصم الخاص : تقترح النظرية الكلاسيكية إختيار ذلك المعدل الذي يساوي بين التفضيل الزمني الحدي للمدخرين مع الانتاجية الحدية لرأس المال في الاستثمار .

إذا نظرنا الى فكرة معدل الخصم الخاص لوجدنا أنها سهلة من الناحية النظرية الا أن التطبيق فيه صعوبات عديدة ، تتمثل في عدم وجود كمال في الاسواق، كما يوجد عدم التأكد والمخاطرة بالنسبة للتكاليف والمنافع المستقبلية ، بالاضافة الى الضرائب على دخل رأس المال والسياسات الاقتصادية العامة التي تعقد من صعوبة إختيار معدل العائد الخاص

<sup>1</sup> المرسي السيد المحايي مرجع سابق ، ص ص : 141-155.

- **معدل الخصم البديل:** يتحدد معدل الخصم في هذه الحالة عن طريق معرفة معدلات العائد السائدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في المجتمع مع مراعاة درجة المخاطرة وعدم التأكد التي ينطوي عليها الاستثمار في تلك القطاعات ثم استخدام تلك المعدلات في خصم المنافع و التكاليف الاستثمارية في القطاع العام ان تطبيق هذ المعيار تواجهه العديد من الصعوبات ومن اهمها ان استخدام هذ المعدل لخصم التكاليف و المنافع للمشروعات العامة ليس من الضروري ان يعكس معدل العائد الاجتماعي على الاستثمار، حيث يكون المعجل الاخير عادة اعلى من معدل العئد الخاص و يعني ذلك ان جدول الطلب على الاستثمار بواسطة القطاع الخاص لا يعكس الانتاجية الحدية لراس المال كما هو الحال في بعض الاستثمارات في مجال التعليم حيث يحقق هذ النوع من الاستثمارات وفورات خارجية أما المشكلة الثانية فتكمن في أنه ليس من الضروري أن يترتب على الاستثمار العام نقص في الاستثمار الخاص فقد يتم توفير الموارد اللازمة للاستثمار العام قي بنود أخرى في الانفاق الحكومي كإنفاق الجاري أو من خلال الضرائب على الاستهلاك و عندما يحدث ذلك فان الآثار المترتبة على الاستثمار العام سوف تختلف و تحتاج مغرفتها الى معرفة بيانات عملية عن فقات الانفاق التي حل محلها الاستثمار العام.

#### ثانيا : معايير تقييم المشروعات العامة

ومما يتوجب إدراكه أن دراسة الجدوى تتناول الطرق والبدائل المتاحة والمختلفة لتحقيق الغرض من فكرة المشروع . وهي تعتبر وثيقة أساسية يتخذ على ضوءها قرار الاستثمار النهائي في المشروع ، وهناك طرق عديدة سذكرها في المطالب التالية

أ- **المعايير الجزئية في تقييم المشروعات العامة:** تقتصر دراستنا على بعض المعايير الجزئية الشائع استخدامها في الدول النامية والتي تتماشى مع التقييم الوارد في تقرير الأمم المتحدة لعام 1958، ومن أهم هذه المعايير على سبيل المثال لا الحصر ما يلي<sup>1</sup>: معيار التوظيف، معيار أدنى كثافة رأسمالية، معيار النقد الأجنبي

- **معيار التوظيف:** يحتل هدف معالجة البطالة أهمية نسبية مرتفعة ضمن الاهداف الوطنية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ، ونتيجة للأهمية النسبية المرتفعة التي يتمتع بها هدف التوظيف في الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة ، ولهذا يصبح هذا الهدف أحد المعايير الهامة التي يستند إليها تقييم واختيار المشروعات في القطاع العام .

وحتى يمكن الاعتماد على معيار التوظيف في تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد العمومي فإن الأمر يتطلب حساب ما يسمى بمعامل التوظيف لكل مشروع ، وللحصول عليه و لا بد من التفرقة بين العمالة المباشرة و الغير مباشرة، فالعمالة المباشرة هي المرتبطة بفرص

العمل داخل المشروع نفسه أما العمالة الغير مباشرة فهي المرتبطة بفرص العمل داخل المشاريع المرتبطة بالمشروع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص ص : 441-442

<sup>1</sup> بن حسان حكيم، " دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 147-148.

**معامل التوظف = فرص التوظف الممكنة / التدفقات النقدية السنوية المتوقعة**

كلما زادت قيمة التوظيف المحسوب كلما زادت درجة مساهمة المشروع المقترح في معالجة البطالة ومن ثم زادت أفضليته والعكس صحيح

إن هذا المعيار يحمل تماما الآثار الأخرى المباشرة وغير المباشرة (بخلاف الأثر على العمالة) للمشروع المقترح على الاقتصاد القومي حيث يهمل الأثر على كفاءة استخدام الموارد،... الخ ، وقد يترتب على ذلك اختيار مشروعات استثمارية تتناقض بشدة مع مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.

- **معيار أدنى كثافة رأسمالية** : تعاني غالبية الدول النامية ماعدا البترولية من ندرة شديدة في رأس المال بصفة عامة ورؤوس الأموال المادية منها بصفة خاصة . الأمر الذي يجعل رأس المال قيذا رئيسيا عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية في تلك الدول

إن تطبيق هذا المعيار يستلزم منا تحديد معامل كثافة رأس المال في المشروعات الاستثمارية محل الدراسة وحساب هذا المعامل هناك ثلاثة حالات :

**معامل أدنى كثافة = رأس المال / الإنتاج** وفقا لهذا المعيار المشروع الذي يحقق أدنى قيمة سوف يحتل المركز الأول في عملية التفضيل

**معامل أدنى كثافة = رأس المال / العمل** يتم اختيار المشروعات التي تستلزم أدنى كمية من رأس المال لكل عامل  
**معامل أدنى كثافة = رأس المال / القيمة المضافة** يتم تفضيل المشروعات التي تحقق أدنى كمية من رأس المال لكل وحدة من القيمة المضافة السنوية

يعتمد هذا المعيار في حساباته على القيمة المضافة السنوية أو الناتج الكلي السنوي وبالتالي فهو يركز على الفترة القصيرة ويهمل الفترة الطويلة ، بمعنى أن المشروعات الاستثمارية التي تحقق أدنى كثافة رأسمالية في الفترة القصيرة لا تكون كذلك في الفترة الطويلة .

لا يأخذ في حساباته كامل المنافع الخارجية التي تتولد عن تنفيذ وتشغيل المشروع المقترح ، ومن ثم فإن قيمة رأس المال / الإنتاج و رأس المال/القيمة المضافة لا تتضمن كل المنافع غير المباشرة التي تحقق المشروع المقترح يختلف معدل رأس المال من نشاط استثماري إلى آخ ، فهناك أنشطة اقتصادية بطبيعتها كثيفة رأس المال مثل المشروعات الصناعية ( الحديد والصلب ) وأخرى بطبيعتها كثيفة العمل مثل المشاريع التي تتم في إطار الزراعة التقليدية، وبالتالي فاستخدام هذا المعيار يعوق عملية التقدم الاقتصادي ولهذا ينصح باستعمال هذا المعيار للاختيار بين المشروعات الاستثمارية التي تتم داخل نفس القطاع .

قد يتناقض هذا المعيار مع مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية ، فليس من الضروري أن تكون المشروعات التي تنخفض فيها الكثافة الرأسمالية هي المشروعات الأكثر إنتاجية وكفاءة على المستوى القومي

- **معيار النقد الأجنبي**: يعتبر النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ وتشغيل المشروعات الاستثمارية في الدول النامية أحد القيود الرئيسية التي تبرز أهميتها عند تقييم واختيار المشروعات في الدول النامية غير البترولية ، عند استخدام

هذا المعيار كأحد المعايير الجزئية فإن المكاسب الصافية بالنقد الأجنبي تمتد لتشمل المكاسب والمدفوعات غير المباشرة التي تصاحب تنفيذ وتشغيل المشروعات المقترحة محل الدراسة .

#### ب - المعايير المركبة في تقييم المشروعات العامة:

- نموذج معهد استانفور في تقييم المشروعات<sup>1</sup>: هذا المعيار يتكون من بعض المعايير الجزئية التي تعكس مجموعة من الأهداف القومية، ولتوضيح ذلك دعنا نفترض إن الأهمية النسبية للأهداف القومية يتم ترتيبها وفقاً للنموذج التالي:

- مدى مساهمة المشروع المقترح في الدخل القومي

- مدى مساهمة المشروع المقترح في معالجة عجز ميزان المدفوعات

- مدى مساهمة المشروع المقترح في معالجة مشكلة البطالة

وفقاً لهذا النموذج تتم عملية اختيار المشروعات الاستثمارية من خلال عدد من المراحل هي :

**المرحلة الأولى :** وتتضمن عملية اختيار وانتقاء المشروعات الاستثمارية من خلال عدد من المراحل الفرعية :

- دراسة جانب الطلب على بعض المنتجات لاختيار الصناعات والمشروعات التي تلبي الاحتياجات الأكبر للسكان .

- دراسة المتوافر من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات و المشروعات الوطنية .

- إعداد قائمة بالصناعات والمشروعات التي تكون خصائصها أقرب إلى خصائص و طبيعة الطلب السابق دراسته .

**المرحلة الثانية :** وتتضمن مقارنة نتائج دراسات الصناعية السابق تحديدها مع بعضها البعض استناداً إلى عدد من

المعايير الجزئية والبرامج المستمدة من الأهداف العامة للمجتمع وتتضمن هذه المرحلة سلسلة من الدراسات اللاحقة

والمكاملة للدراسات التي تمت في المرحلة الأولى، يوصي معهد إستانفور بضرورة إخضاع المشروعات الصناعية لعدد من

الاختبارات الإضافية منها :

- **اختبار الربحية الاجتماعية:** ويتطلب تطبيق هذا الاختبار ضرورة تعديل الربحية التجارية أو التدفقات النقدية وفقاً

لمفهوم الربحية التجارية بما يسمح بإستعاب المنافع والتكاليف الاجتماعية .

- **اختبار التكامل:** يستلزم هذا الاختبار ضرورة قوة الترابط والتكامل بين المشروعات والهيكلة الاقتصادية القائمة بصفة

عامة والهيكلة الاقتصادية الذي ينتمي إليه المشروع

- **اختبار الاستقرار :** ويقصد به تحديد مدى حساسية المشروع المقترح للتقلبات في النشاط الاقتصادي

- **اختبار النقد الأجنبي :** ويتضمن هذا الاختبار دراسة وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع المقترح على

الدولة من النقد الأجنبي

#### المرحلة الثالثة : مرحلة تقييم النتائج

تهدف إلى توفير القدر الكافي من البيانات والمعلومات التي تسمح لمتخذ القرار بتحديد أفضلية المشروع المقترح ومن

ثم درجة الأهمية النسبية التي يتمتع بها كل مشروع مقترح ، وحتى يتحقق الهدف النهائي لهذه المرحلة فإن الأمر يستلزم

ضرورة جدولة النتائج السابق الوصول إليها لكل اختبار مع عرض تلك النتائج بصورة تسهل من عملية التقييم والاختيار

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص : 468-476.

مما لاشك فيه أن نموذج إستانفورد يعد معياراً ملائماً للتقييم في الدول النامية التي تأخذ بالتخطيط بصفة عامة ، وبصفة خاصة عند وضع السياسات الاقتصادية المختلفة وتقدير الحوافز الضريبية لبعض المشروعات - نموذج تحليل التكلفة المنفعة: لقد نشأ وتطور معيار التكلفة المنفعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، يعتبر هذا المعيار في صورته الأخيرة من المعايير المركبة التي يتم على استخدامها في تقييم واختيار المشروعات العامة، حيث يصمم على أساس الربط بين الأهداف العمومية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها وبين تقييم واختيار المشروعات من وجهة النظر العمومية<sup>1</sup> ، يتكون الأسلوب المتبع في تحليل العائدات والتكاليف من الخطوات التالية<sup>2</sup>:

- تعريف وتحليل المشروع

- تحديد جميع الآثار المنفصلة وغير المنفصلة ، الحاضرة والمستقلة عن المجتمع ككل .

- تخصيص القيم المالية لجميع هذه الآثار ، تسجل جميع التأثيرات المنفصلة كعائدات وغيلا المنفصلة كتكاليف

- بحسب العائد الصافي (العائد الكلي - التكلفة الكلية) .

إن طريقة تحليل العائدات و التكاليف هي إحدى طرق تقدير مدى الرغبة في تنفيذ مشاريع متنافسة ، فهدف تحليل العائدات والتكاليف هو مقارنة القيمة الحالية لجميع العائدات المترتبة على إنفاق التكاليف الكلية ، يقتضي تطبيق هذا التحليل معرفة النقاط التالية :

- التكاليف والعائدات التي يمكن إدخالها في عملية التحليل

- كيفية قياس هذه العائدات والتكاليف

- نسبة الحسم التي تستخدم

- المعايير المستخدمة لمقارنة المشاريع

ج - المناهج الدولية وتقييم المشروعات: تنطلق هذه المعايير من أسلوب تحليل التكاليف والمنافع كأساس لتقييم المشروعات ، وعملية التقييم التي تتم في نطاق المناهج الدولية للتقييم تركز على الأهداف العمومية التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها.

- منهج لبتل /ميرلس: يعتبر هذا المنهج محاولة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للجمع بين مبادئ نظرية الرفاهية الاقتصادية وحسابات تقييم المشروعات ، وقد تم تقدير هذا المنهج من قبل المنظمة في مؤلف نشر عام 1968<sup>1</sup> ، ومن الملامح الأساسية لهذا المنهج:

- يتناول هذا المنهج تحليل التكلفة والمنفعة للمشروعات ، من وجهة النظر العمومية ، حيث يرى انصار هذا المنهج أن تحقيق المساهمة الايجابية للمشروعات الاستثمارية في تحقيق أهداف المجتمع يستلزم أن تتم عملية التقييم في نطاق منهج تحليل التكلفة المنفعة

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص: 477.

<sup>2</sup> تعميم نصير ، تقييم المشاريع تحليل العائدات و التكاليف ، المنظمة العربية للعلوم ، الادارية ادارة البحوث والدراسات ، شركة الشرق الاوسط للطباعة ، عمان ، 1986 ، ص 35

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سابق ، ص: 497-505 .

- وفقا لهذا المنهج فإن تقييم المشروعات سوف يساهم ليس فقط في معالجة الاختلالات السعرية الموجودة في أسواق الدول النامية ، بل أيضا في معالجة الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن الخلل في توزيع الموارد .
- يرى أنصار هذا المنهج ضرورة التحديد الواضح لكافة البدائل الممكنة ، ويقترح ضرورة الحصر الشامل والدقيق لكافة البدائل المتاحة ومقارنة نتائج كل بديل
- يتم تقييم كافة بنود المنافع والتكاليف إستنادا الى القيم الدولية لها ، حتى وإن كانت تلك البنود لا تدخل في نطاق التجارة الدولية وحتى يمكن ان يتم ذلك فإن هذا المنهج يستند إلى ما يسمى بمعامل التحويل المعياري الذي يمثل نسبة بين سعر الصرف الرسمي الأجنبي والسعر المحاسبي
- معامل التحويل = سعر الصرف الرسمي / (سعر الصرف الحسابي + العلاوة أو الخصم)**
- أن مؤسسات تقييم المشروعات يجب أن يمتد نطاقها لتقدم التوصيات بشأن تعديل السياسات الحكومية
- من بين الآثار السلبية أن الاعتماد على أسعار والقيم الدولية في تقدير المنافع الصافية في الدول النامية قد لا يكون ملائما من وجهة نظر تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، وهذا يعني أن الاعتماد على القيم الدولية في تقييم المشروعات ورسم السياسات الاقتصادية قد يعيق من حدة الاختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية ولن يحقق التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية
- **منهج اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية):** من الملامح الرئيسية لهذا المنهج ما يلي:
- يؤكد على ضرورة الاعتماد على أسلوب تحليل المنفعة التكلفة من وجهة نظر العمومية ، في تقييم المشروعات لمواجهة أوجه القصور والاختلالات التي تعاني منها الدول النامية
- يؤكد على ضرورة إهتمام الجهات الحكومية بإعتبارات الربحية الخاصة عند القيام بدراسات الجدوى وحسابات الربحية الاجتماعية المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة، ويركز المنهج على هدفين رئيسيين في عملية التقييم على هدف تعظيم الاستهلاك الكلي لافراد المجتمع ليس في الوقت الحاضر فقط بل والمستقبل أيضا، والحد من التفاوت في توزيع الدخل ليس فقط بين أفراد المجتمع ، لكن بين المناطق والأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد
- **منهج الايدكاس<sup>1</sup>** : من الملامح الاساسية لهذا المنهج :
- يرفض هذا المعيار مفهوم المعيار الواحد المركب ، كما انه يرفض استخدام أسعار الظل في تقييم المشروعات في الدول النامية ومن أجل التبسيط فإن هذا المنهج ينطلق من نفس الأسس التي ينطلق منها منهج اليونيدو الأصلي 1972 والتي تتمثل في التالي :
- الأسعار في الدول النامية لا تعبر عن الاسعار الحقيقية من وجهة نظر المجتمع
- أن معدل الفائدة السائد في الدول النامية غالبا ما يكون مدعوما من قبل الحكومات لتشجيع إستثمارات معينة .
- إن الخلل في أسعار السوق لا يمكن التخلص منه عن طريق سياسة اقتصادية معينة حيث أن القوى السياسية في المجتمع تكون لها مصلحة في بقاء الاحوال كما هي عليه .

<sup>1</sup> بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية الايدكاس تم إصدار دليل علمي مبسط يوضح خطوات تقييم المشروعات الاستثمارية من وجهة نظر الربحية العمومية مع الأخذ في الحسبان الظروف البيئية للدول العربية

- ان المعيار الذي يستند اليه منهج الاديكاس في تقييم واختيار المشروعات يتمثل في معيار صافي القيمة المضافة بالاضافة الى المؤشرات الاضافية وأيضا عدد من الاعتبارات التكميلية ، فالمؤشرات الاضافية تتمثل في أثر على تنفيذ وتشغيل المشروع المقترح على العمالة ، الاثر على التوزيع ، الاثر الصافي على النقد الاجنبي والمنافسة الدولية ، اما الاعتبارات التكميلية فإنها تتمثل في إحتياجات المشروع المقترح من المرافق الأساسية والمعرفة التقنية وأثرها على البيئة

- **معيار سعر الصرف**: فهذا المعيار يبين لنا تأثير المشروع على قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال مقارنة سعر الصرف المعلن وسعر الصرف الضمني، وإذا كان سعر الصرف الضمني أكبر من سعر الصرف فإن المشروع له تأثير سلبي على قيمة العملة الوطنية.

- **المعيار البيئي**: وفقا للمعيار البيئي فقد تم تقييم المشروعات إلى:

\* مشروعات القائمة البيضاء وهي مشروعات ليس لها أثر على البيئة.

\* مشروعات القائمة الرمادية و هي مشروعات لها أثر على البيئة يمكن إزالته بزيادة مواد معينة تؤثر تكاليفها على الربحية التجارية للمشروع.

\* مشروعات القائمة السوداء وهي مشروعات لها تأثيرات بيئية كبيرة على البيئة وبالتالي تكون مرفوضة في الأول.

فوفق هذا المعيار يتم دراسة أثر المشروع بإدراج الجوانب المتعلقة بالبيئة مرة ودون إدراجها مرة أخرى، والعمل على تغيير موقع المشروع إذا كان الموقع غير ملائم ، أو تركيب معدات تساعد في تقليل الأثار السلبية للمشروع على البيئة وذلك عن طريق الإعانات والمساعدات التي قد تقدمها الدولة والهيئات الدولية للمشروع حفاظا على البيئة.

- يوصي المنهج بضرورة تقييم بنود المنافع والتكاليف الخاصة إستنادا الى الأسعار السوقية الحرة في الأسواق المحلية والدولية فبالنسبة للبنود الداخلة في التجارة الخارجية فيتم الاعتماد على القيمة CIF بالنسبة للواردات والقيمة FOB بالنسبة للصادرات وذلك بعد تعديلها استنادا الى سعر الصرف المعدل بالعملة الأجنبية .

- يوصي المنهج بإستخدام صافي القيمة المضافة بدلا من إجمالي القيمة المضافة كمعيار رئيسي لتقييم وإختيار المشروعات الاستثمارية محل الدراسة ، كما يوصي بإستخدام صافي القيمة المضافة العمومية بدلا من صافي القيمة المضافة المحلية .

#### المراجع :

- 1-المرسى السيد حجازي ، اقتصاديات المشروعات العامة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2004
- 2-أحمد سعيد يا مخزومي ، اقتصاديات المشروعات الاستثمارية ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2001.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، " دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005

- 4- جلال الملاح، "تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991
- 5- سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسات جدوى المشروعات ، الدار الجامعية 20026-عبد القادر
- 6- عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات ، دار النشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000
- 7- كاظم جاسم العيساوي ، "دراسات الجدوى وتقييم المشروعات" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1999..
- 8- نعيم نصير ، تقييم المشاريع تحليل العائدات و التكاليف ، المنظمة العربية للعلوم ، الادارية ادارة البحوث والدراسات ، شركة الشرق الاوسط للطباعة ، عمان ، 1986
- 9- محمد عبد القادر عطية ، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات توب ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2001
- 1- بريس عبد القادر، "دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
- 2- محمد قويدري، "أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 1997.